حكومة الانقاذ والسلام من الداخل في السودان حتى عام ١٩٩٧

Salvation and Peace Government from within Sudan until 1997

مدرس دكتور علي رياض كوير

Dr. Ali Riad Coeur

المديرية العامة للتربية في محافظة القادسية

General Directorate of Education in Al-Qadisiyah Governorate

aliraid131987@gmail.com

ملخص البحث

سلط البحث الضوء على جهود الحكومة السودانية لإنهاء الحرب الأهلية الثانية في السودان، من خلال إبرام اتفاقيات سياسية مع قادة الفصائل الجنوبية المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة العقيد جون قرنق، رغم إدراك جميع الأطراف الموقعة على اتفاقيات السلام للصعوبات التي ستواجه تطبيقها عملياً، فلا الحكومة ولا الفصائل الجنوبية الموقعة قادرة على وقف إطلاق النار في الجنوب من دون إشراك جون قرنق وجناحه العسكري في الاتفاقيات، فضلاً عن عدم وجود الثقة المتبادلة بين الطرفان، فالحكومة غير قادرة على فرض شروطها على الفصائل الجنوبية الموقعة على الاتفاقيات، فلهؤلاء قوات متمركزة في مواقع تحت سيطرتهم في الجنوب، كما أن جميع الفصائل الموقعة تمثل الجناح الانفصالي داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان قبل انفصالهم منها في عام ١٩٩١، وإلى جانب ذلك هناك من كان يعتقد أن قادة الفصائل الجنوبية الموقعة على اتفاقيات السلام قد خانوا وباعوا قضية الجنوب ومستقبلها من أجل تقلد مناصب رفيعة في الحكومة المركزية.

الكلمات المفتاحية: السودان، حكومة الإنقاذ، جوبا، الميثاق السياسي، اتفاقية الخرطوم.

ABSIRACT

The research sheds light on the efforts of the Sudanese government to end the second civil war in Sudan, by concluding political agreements with the leaders of the southern factions that broke away from the Sudan People's Liberation Movement led by Colonel John Garang, despite the awareness of all parties that signed the peace agreements of the difficulties that will face their practical implementation, as neither the government nor the southern factions that signed are able to cease fire in the south without involving John Garang and his military wing in the agreements, in addition to the lack of mutual trust between the two parties, as the government is unable to impose its conditions on the southern factions that signed the agreements, as they have forces stationed in locations under their control in the south, and all the factions that signed represent the separatist wing within the Sudan People's Liberation Movement before their secession from it in 1991, and in addition to that, there are those who believed that the leaders of the southern factions that signed the peace agreements had betrayed and sold out the cause of the south and its future in order to assume high positions in the central government. Keywords: Sudan, peace, Fashoda, political charter, IGAD, Khartoum agreement, salvation government.

Keywords: Sudan, Salvation Government, Juba, Political Charter, Khartoum Agreement.

المقدمة .

تعد قضية الحرب والسلام في السودان قضية محورية، وتحدياً كبيراً أمام تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي تطلب خطة عملية وتحركاً فعالاً حتى لا ترهن إرادة البلاد للإملاءات الخارجية، فكان لابد من حل مشكلة الحرب الأهلية عن طريق الحوار، فالعنف يولد العنف والخاسر هو السودان، وإزاء ذلك نهجت حكومة الإنقاذ نهجاً جاداً وجديداً في البحث عن السلام من الداخل متزامناً مع اللقاءات

الخارجية، فكان ملتقى جوبا في أيار عام ١٩٩٤، صرح الأساس الذي استندت عليه الاتفاقيات التي وقعتها حكومة الإنقاذ مع العديد من المجموعات الجنوبية المسلحة، ثم جاء الميثاق السياسي في نيسان عام ١٩٩٦، الذي وجد تأييداً كبيراً على الصعيد الداخلي والخارجي، تلك الجهود أثمرت في نهاية المطاف اتفاقية شاملة مع الفصائل الجنوبية المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان في نيسان عام ١٩٩٧.

تضمن البحث مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة، تناول المحور الأول جهود حكومة الإنقاذ للسلام من الداخل، في حين تطرق المحور الثاني إلى نجاح حكومة الإنقاذ في إبرام الميثاق السياسي مع الفصائل الجنوبية عام ١٩٩٦، أما المحور الثالث فتناول دور حكومة الإنقاذ في توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧.

المحور الأول: حكومة الإنقاذ وجهود السلام من الداخل.

ابتدعت حكومة الإنقاذ مفهوم السلام من الداخل باعتباره آلية تفاوضية لتحقيق السلام عبر الحوار المباشر مع الفصائل المنشقة من الحركة الشعبية لتحرير السودان دون وساطة أجنبية، وفي داخل الحدود السودانية، والواقع أن خطوة حكومة الإنقاذ تلك هي امتداد طبيعي لمحاولات الحكومات السودانية السابقة لإحلال السلام وإيقاف ماكينة الحرب في الجنوب (شول، ٢٠١٢، صفحة ١٠٣)، فتاريخياً ترجع محاولات تحقيق السلام من الداخل إلى عام ١٩٨٤، عندما عقدت حكومة جعفر نميري اتفاقاً داخلياً مع حركة الأنيانيا٢ التي تأسست من الذين هربوا من الوحدات العسكرية في أعقاب أحداث أكوبوا وواو في منتصف السبعينات من القرن الماضي (O'ballance, 2000, p.130)، وتضمن الاتفاق الموافقة على حل مشاكل السودان بالطرق السلمية في إطار السودان الموحد، ووقف إطلاق النار بين الطرفين، والقيام بعمليات مشتركة للقضاء على قوات جون قرنق داخل السودان (شول، ٢٠١٢، صفحة ١٠٣).

ومن الجدير بالذكر كانت أنيانيا٢ حركة انفصالية تنادي باستقلال جنوب السودان على عكس الأهداف الوحدوية التي نادى بها جون قرنق، مما كان سبباً في الخلاف بين الطرفين الذي على أثره انشقت الحركة الشعبية لتحرير السودان عام ١٩٨٣، فوقفت أثيوبيا بقيادة منغستو هايلا مريام بجانب جون قرنق (اروب، ٢٠٠٩، الصفحات ٧٤-٧٨)، وأمام ذلك الموقف استمر التعاون العسكري بين الحكومة السودانية وحركة أنيانيا٢ حتى عام ١٩٨٨، عندما أنضم غوردون كونق إلى حركة جون قرنق في الناصر، ومن ثم خلفه باولينو ماتيب الذي ظل يقاتل الحركة الشعبية حتى مجيء حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩، فأزرها ضد جون قرنق إلى أن أعلن هو الآخر تمرده وانضمامه إلى جناح الناصر في عام ١٩٩٢ (عبد الغفار، ١٩٩٧، صفحة ٨٤).

في أعقاب الخلافات والانقسامات التي عصفت بالحركة الشعبية لتحرير السودان في الثامن والعشرين من آب ١٩٩١ (N. R. O. Miscellaneous, 1998, p. 1) ، أخذت حكومة الإنقاذ تسرع الخطى في مسالمة العناصر المقاتلة في الميدان مستفيدة من الانقسام والاقتتال الذي أصاب الحركة الشعبية لتحرير السودان، واستعمال الفصائل التي انشقت عن جون قرنق كوكلاء للخرطوم في الحرب على الرغم من ميولها الانفصالية (Embassy Khartoum, 2006, p.1) ، وإزاء ذلك كثفت الجهود والاتصالات مع تلك العناصر المنشقة وعلى رأسها حركة الناصر أو الفصيل المتحد، وتبعاً لذلك عقدت الحكومة السودانية عدة اتفاقيات سرية مع الجنوبيين، كان أهمها اتفاقية كتيبة مظلوم عام ١٩٩٢، واتفاقية أبناء الشلك عام ١٩٩٢، واتفاقية بانتيو عام ١٩٩٣، واتفاقية فنجاك مع قبريال تانقنج عام ١٩٩٣، واتفاقية أبناء بور عام ١٩٩٣، واتفاقية فاريانق عام ١٩٩٣، وقد أثمرت تلك الاتفاقيات عن فتح الطرق البرية والنهرية وتسهيل حركة المواطنين من القرى إلى المدن وبالعكس (شول، ٢٠١٢، الصفحات ١٠٤ – ١٠٥).

وتعد اجتماعات فشودة بولاية أعالي النيل في الرابع من آب ١٩٩٣، هي البداية الحقيقية للسلام من الداخل في السودان، وأن كانت قد سبقتها لقاءات واتصالات بين الحكومة السودانية ووفد من الفصيل المتحد المنشق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد أكد اللقاء على الاستمرار في المساعي الرامية لتحقيق وتطوير مرحلة الاستقرار والسلام التي تعيشها ولاية أعالي النيل، والعمل على تجاوز الخلافات التي برزت في مفاوضات الطرفان بالعاصمة الكينية نيروبي في الرابع والعشرين من نيسان خلال العام نفسه، وقد أثمرت تلك اللقاءات عن عقد اتفاقات عدة تتعلق بفتح الطرق البرية لتمرير المساعدات الإغاثية للمواطنين وتمكينهم من النزوح عن ميادين القتال ومن المناطق التي حوصروا فيها بفعل الاقتتال، وأثمرت تلك الاتفاقات عن لقاءات أدت إلى حوار بين الحكومة ووفد الفصيل المتحد مما ساهم في خلق مناخ سياسي مريح وكسر حاجز عدم الثقة بين أبناء الوطن الواحد (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٢١).

وكانت اجتماعات فشودة هي قمة تلك اللقاءات التي جمعت الطرفان، وقد ضم وفد الحكومة السودانية العقيد بول ريث كوانج والي ولاية أعالي النيل رئيساً للوفد، وأحمد الرضا جابر رئيس لجنة السلام بالمجلس الوطني الانتقالي السوداني عضواً، وفضل السيد أبو قصيصة وزير الدولة والمدير العام لمؤسسة السلام والتنمية السودانية عضواً، أما وفد الفصيل المتحد فقد مثله الدكتور لام أكول أجاوين رئيساً، وجعفر يانق عضواً، وجون بوث عضواً (N. R. O. Miscellaneous, 1997, p. 14) ، في غضون ذلك اتفق الطرفان على تأمين ما تحقق من سلام بولاية أعالي النيل، وتوصيل الإغاثة للمتضررين، وحماية الجرارات، وتشكيل لجنة من عشرة أشخاص يمثل كل طرف خمسة أشخاص لتأمين وصول الإغاثة (متنوعات، ١٩٩٧، صفحة ١٦).

أصدر الطرفان في ختام المحادثات وثيقة فشودة التي تتلخص في الاتفاق على فتح الممرات البرية، وعدم التعرض لأي من مشروعات التنمية ومرافق الخدمات والخدمات النيلية، كما أكدت المحادثات على الدور الكبير الذي يمكن أن يضطلع به أبناء الجنوب بالداخل تجاه قضية السلام (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٢١)، من جانبه أشار الدكتور لام أكول كبير المفاوضين في وفد الفصيل المتحد بأن اللقاء سادته روح طيبة وحقق تقدماً كبيراً في القضايا التي طرحت للنقاش (يعقوب، ٢٠٠٥، صفحة ١٣٢)، كما ذكر عضو الفصيل المتحد جعفر يانق قائلاً: "**نحن نعتبر ذلك الاجتماع بداية جادة في طريق السلام، ونتمنى أن ينتهي بإيجابيات نحو السلام للسودان كله**" (عبد الغفار، ١٩٩٦، صفحة ٤٧٥)، إلا أن المحادثات توقفت بين الطرفان لاحقاً بعد استشهاد وفد الحكومة نتيجة تحطم الطائرة التي كانت تقلهم بمطار ربكونا بمحافظة بانتيو في الخامس من أيلول ١٩٩٣ (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٢٢).

وتواصلت جهود السلام من الداخل فتمخض عنها انضمام بعض قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان لجهود السلام في أيلول عام ١٩٩٤، بعد أن ظل جسم الحركة الشعبية يتصدع وتتشكل مجموعات عسكرية يربط بينها في الغالب رابط القبيلة، حتى كان في الجنوب أكثر من ثلاثة عشرة مجموعة مسلحة في نهاية عام ١٩٩٤، من ضمنها الحركة المتحدة، وقوات نوير لاو، وقوات نوير فنجاك، وقوات المنداري، وقوات المورلي، وقوات نوير الوحدة، وقوات كاربينو كوانين، وقوات وليم نيون، وقوات دفاع الاستوائية، وقوات بر الشلك، وكتيبة أبو شوك، وكتيبة مظلوم، وقوات السلام، وقوات التبوسا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض تلك القوات نشأت بدعم من الحكومة السودانية بحجة حماية المواطنين من هجمات قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان (شول، ٢٠١٢، الصفحات ١٠٥ – ١٠٦)، ولا شك أن ذلك العدد الهائل من القوات المنشقة عن الحركة الشعبية يشير بوضوح إلى فقدانها القضية المشتركة أو الإحساس بالمصير الواحد، وضياع المعاني الكبيرة التي دفعت بأبناء الجنوب طوعاً أو قسراً لحمل السلاح (الطاهر، ١٩٩٨، صفحة ١٠٥).

مهما يكن من أمر لم تفصح الحكومة السودانية عن نيتها الاتجاه نحو تحقيق السلام من الداخل بعيداً عن وسطاء الإيقاد إلا في عام ١٩٩٤، وذلك بعد رفضها إعلان المبادئ الذي أقرته مجموعة دول الإيقاد، كأساس لتحقيق السلام في السودان، وكواحد من الحلول المقترحة لوضع نهاية للحرب الأهلية، وإعادة بناء السودان على أسس وطنية (عمر، ٢٠٢١، صفحة ١١١)، وكان إعلان المبادئ قد تضمن التأكيد على حق تقرير المصير لمواطني جنوب السودان لتحديد مستقبلهم السياسي عبر الاستفتاء مع موافقة على منح وحدة السودان الأولوية (المديني، ٢٠١٢، الصفحات ٦٥ – ٦٦)، والاعتراف بتعدد الأعراق والثقافات والأديان في السودان، وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية لجميع مواطني السودان، وإقامة دولة علمانية ديمقراطية في السودان مع ضمان

حرية العقيدة والعبادة لجميع المواطنين بصرف النظر عن أعراقهم، وضمان المشاركة العادلة في الثروة، واحترام حقوق الإنسان المضمنة في المواثيق الدولية، فضلاً عن التأكيد على الفيدرالية أو الكونفدرالية، وأن يضمن دستور السودان الجديد استقلال القضاء، وفي حالة فشل الأطراف في الاتفاق على تلك المبادئ كأساس للسودان الموحد يكون للجنوبيين الحق في تقرير مصيرهم بما في ذلك حق إقامة دولة مستقلة عبر استفتاء حر، والاتفاق على الترتيبات الانتقالية بالتفاوض حول المدة والمهام، والتفاوض حول وقف إطلاق النار (خليفة، ١٩٩٩، الصفحات ١٧٤ – ١٧٥).

وامتداداً لسياسة السلام من الداخل، كثفت الحكومة المركزية والحكومات الولائية الجنوبية العشر جهودها عبر وزارات السلام، وإعادة التعمير، ومؤسسة السلام والتنمية، لإرساء السلام من خلال توحيد الجهود واستقبال وإيواء واستيعاب العائدين من حركة التمرد، وإنشاء قرى السلام بالجنوب، والتفاوض مع الأغلبية الصامتة من الجنوبيين بالولايات الجنوبية والشمالية على المستوى الشعبي والرسمي خاصة بعد تطبيق الفيدرالية (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٢٢)، وانسجاماً مع ذلك الاتجاه نظمت الحكومة السودانية في مدينة جوبا في الرابع عشر من أيار ١٩٩٤، أكبر تجمع للسلام في تاريخ السودان، فقد اجتمع فيها ألف مواطن سوداني من بينهم ستمائة وأربعون مواطناً من ولايات الجنوب العشر يمثلون الفعاليات الشعبية إلى جانب شخصيات قومية، ووفود من دول أرتيريا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وعدد من رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة بالخرطوم (N. R. O. Miscellaneous, 1997, p. 15).

واشتمل الملتقى على ندوات ولقاءات والقيت خلاله العديد من البيانات من ممثلي الشباب، واتحاد المرأة، والمثقفين، وكبار الأعيان، والسلاطين بالولايات الجنوبية، والتي أكدت على وحدة السودان، والتأمين على الفيدرالية، والسلام والتنمية (متنوعات، ١٩٩٧، صفحة ١٧)، وفي ذلك الملتقى أعلنت الحكومة السودانية أن الحركة الشعبية لتحرير السودان قد وظفت جولات المفاوضات للتسويف واطالة أمد الحرب، وإزاء ذلك ينبغي على الحكومة والقوى الجنوبية في الداخل أن تتحرك لتحقيق السلام، ووفقاً لذلك حملت الحكومة القوى السياسية الجنوبية المشاركة معها بعض مسؤولية الاتصال بالقوى المنشقة من الحركة الشعبية لتحرير السودان (شول، ٢٠١٢، صفحة ١٠٧).

وكان الملتقى قد أصدر إعلان جوبا السياسي في الخامس عشر من أيار ١٩٩٤، تأكيداً منه على التمسك بوحدة الأراضي السودانية، والنظام الفيدرالي، ونبذ الحرب والتدخل الأجنبي، وأقر الملتقى نقاط أساسية للسلام في السودان، تضمنت التمسك بوحدة السودان ورفض المؤامرات والدعوات الانفصالية لكونها دعوات تجاوزها الزمن وتخطاها الواقع، كما أكد الملتقى دعمه للمبادئ التي تدعو لها ثورة الإنقاذ الوطني والمرتكزات التي تستند عليها

لتؤمن حقوق المواطن السوداني وتستجيب لحاجاته وتطلعاته، وأشاد الملتقى بالخطوات الجادة التي اتخذتها الحكومة السودانية نحو تطبيق نظام الحكم الفيدرالي في السودان بصفة عامة، وفي جنوب السودان بصفة خاصة، الأمر الذي أدى لنقل السلطة من المركز للولايات، والتأكيد على التمسك بتلك المطالب والمشاركة الفاعلة لإنجاح تلك التجربة الفريدة في تاريخ السودان، مشيراً إلى أن الفيدرالية ظلت مطلباً لمواطني جنوب السودان منذ مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧ (N. R. O. Miscellaneous, 1997, p. 15)، وكان المؤتمرون قد أدانوا الحرب وناشدوا الأطراف المتحاربة بالعمل على تحقيق السلام، كما أعربوا عن تأييدهم للجهود المبذولة لإثراء الحوار من الداخل بهدف تحقيق السلام (متنوعات، ١٩٩٧، صفحة ٢٣).

وعلى هامش أعمال ملتقى جوبا السياسي جدد المجتمعون من ممثلي القوى السياسية والاجتماعية وبمختلف أعراقهم ومعتقداتهم الدينية وثقافاتهم في جنوب السودان، عزمهم على التمسك بوحدة السودان وسلامة أراضيه، والعمل المثابر على استكمال تطبيق النظام الفيدرالي وتوسيع مداه، وإدانة ونبذ التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للسودان والدفاع عن استقلال قراره، والإشادة بإنجازات ثورة الإنقاذ الوطني والتمسك بسياساتها ومبادئها، كما أكد المجتمعون على ضرورة تحقيق السلام وإيجاد نهاية سريعة للقتال من أجل فتح الطريق أمام عملية التأهيل وإعادة الأعمار في المنطقة (N. R. O, Miscellaneous, 1997, p. 16)، وذلك بإعادة تأهيل مرافق الخدمات المختلفة، وتوفير الكوادر المؤهلة للعمل في المرافق التعليمية والصحية والزراعية والبيطرية (شول، ٢٠١٢، صفحة ١٠٧)، والسعي لفتح الطرق والمعابر بين المدن والولايات، وفتح المجال أمام المواطنين للحركة الحرة بين مناطق الحكومة ومعسكرات التمرد، فضلاً عن بناء النظام السياسي وأجهزة الحكم الاتحادي في الولايات الجنوبية، وزيادة فاعلية اللجان الشعبية والمجالس المحلية والريفية ومجالس المدن والسلاطين، وإلى جانب ذلك تكثيف الاتصال بالقيادات السياسية والعسكرية وقادة المناطق من حركة التمرد، علاوة على فتح المجال لمبادرات الحكومات الولائية والقيادات السياسية بالداخل وتنسيقها مع تحركات واتصالات الحكومة الاتحادية (مكاوي، ٢٠٠٦، الصفحات ٢٦٢ – ٢٦٣).

وتنفيذاً لتلك القرارات وانطلاقاً بجهود السلام إلى آفاق جديدة، أنشأ المجلس الأعلى للسلام في عام ١٩٩٥، مجالس صغيرة مماثلة في الولايات للإشراف على تنفيذ ذلك البرنامج، وتنسيق الجهود الرسمية والشعبية والاتصالات الداخلية والمفاوضات الخارجية، والعمل جنباً إلى جنب مع مؤسسة التنمية الوطنية التي وجهت للتركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في تنمية الجنوب، وكانت حركة السلام قد نشطت من الداخل بصورة ملحوظة في عام ١٩٩٥، إذ جرت اتصالات واسعة بالقيادات العسكرية والسياسية لحركة التمرد، ووجدت تلك الاتصالات تجاوباً كبيراً من تلك القيادات ساعد في تحريكه التحولات الداخلية في الحركة الشعبية لتحرير

السودان (شول، ٢٠١٢، صفحة ١٠٨)، والتي تمثلت في زيادة الصراع في داخل الفصائل المختلفة وفشل كل الجهود في احتوائها، فضلاً عن بروز تكتلات قبلية وجهوية داخل الفصائل المسلحة المكونة أصلاً على أسس قبلية، وظهور جماعات الضغط داخل الفصائل المختلفة والتي تنادي بإصلاحات هيكلية وتنظيمية لحماية مصالحها، وهروب عدد من المقاتلين من ميادين القتال ولجوئهم إلى دول الجوار الأفريقي أو العودة إلى القرى والمدن بعيداً عن مناطق العمليات، أو الهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا ضمن برنامج إعادة التوطين، بعد أن فشلوا في استيعاب مرامي الحركة وهدفها من الاستمرار في الحرب، علاوة على زيادة الضغط من قبل المواطنين على الحركة الشعبية من أجل الوصول إلى اتفاق سلام مع الحكومة المركزية، وإلى جانب ذلك حالة الإحباط التي كانت تعيشها معظم قيادات التمرد التي فقدت الثقة في أن تحقق الحركة الشعبية لتحرير السودان تطلعاتهم وطموحاتهم (مكاوي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٦٣).

استخلاصاً من كل تلك الوقائع والأحداث يلاحظ أن عملية السلام من الداخل كانت تسير في ثلاثة محاور أساسية، وهي المحور الميداني وفيه يتم الاتصال بالقيادات العسكرية المتمردة في الميدان من خلال أجهزة الحكومات الولائية أو القيادات الأهلية أو الشخصيات المؤثرة، وأحياناً بعض الأفراد من المجلس الأعلى للسلام أمثال موسى سيد أحمد، بالإضافة إلى التأثير أو تحييد عدد غير قليل من القيادات السياسية الجنوبية أما بأشراكها في مقاليد الحكم أو بذل المساعدات العينية والقطع السكنية لهم، وغير ذلك من وسائل الكسب التي تصب محصلتها في عملية السلام، أما المحور الثاني هو الخارجي الذي تنهض به السفارات التي تتصل بالقيادات العسكرية والسياسية الجنوبية في الخارج، وقد أثمر ذلك عن عودة بعض العناصر المتمردة أمثال أبناء الأنواك بقيادة سايمون موري (شول، ٢٠١٢، صفحة ١٠٩).

فضلاً عن عودة مجموعة أبناء بور بقيادة أروك طون أروك عضو الجهاز السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان وغيرهم (Abol Kuyo, 2015, pp. 590 – 592)، ويتمثل المحور الثالث في الجانب العسكري فالحكومة لم ترى من العقل أن تتجه كلياً للحوارات السلمية وتنسى مسؤوليات الإعداد الحربي لمواجهة أي تحديات ميدانية محتملة، فالحوار يمثل طرفاً هاماً من معادلة استراتيجية الحرب التي يمثل فيها الأعداد العسكري الطرف الآخر (شول، ٢٠١٢، صفحة ١١٠)، في المقابل أن عملية السلام من الداخل لم ترض جون قرنق زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان، الأمر الذي دفعه إلى التحالف مع المعارضة الشمالية المنضوية تحت لواء التجمع الوطني الديمقراطي التي وحدت صفوفها في إطار جبهة عسكرية واحدة لأجل إسقاط حكومة الإنقاذ، وتصفية الخصوم من الفصائل الجنوبية التي انشقت عنه (أمين، ٢٠١٤، الصفحات ١٧١ – ١٧٢).

المحور الثاني: حكومة الإنقاذ والميثاق السياسي لعام ١٩٩٦.

جاء توقيع الميثاق السياسي كثمرة من ثمار السلام من الداخل، ونتيجة لسعي الحكومة السودانية المتواصل لتحقيق السلام بعد تعثر المفاوضات التي تمت خارج السودان، وتأكيداً لنجاح مسيرة السلام من الداخل ووحدة الجبهة الجنوبية (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٢٣)، وقد نجحت الحكومة السودانية في سعيها الدؤوب لإحلال السلام في السودان، من إقناع عدداً مقدراً من قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن تجنح للسلام، كما أن الانشقاق الذي حدث في صفوف الحركة الشعبية عام ١٩٩١، كان بارقة أمل بعد أن أصبحت نداءات السلام تطغى على صيحات الحرب (خليفة، ١٩٩٩، الصفحات ٢٠٣ – ٢٠٤)، فقد بدأ حوار الميثاق السياسي في نيروبي ليتواصل في داخل السودان، إذ شهدت الخرطوم زيارات سرية قام بها قادة الحركة المتحدة في عام ١٩٩٥، يلتمسون فيها معرفة صدق الحكومة في توجهات السلام، فجاء إليها تعبان دينق، ورياك قاي، وكاربينو كوانين، وأروك طون أروك، ووليم نيون، وكواج مقوي، وفاوستينو قوالديت وغيرهم، وعقدوا جلسات مطولة انتهى بعضها بمذكرات تفاهم تضم في مجملها المبادئ التي قامت عليها اتفاقية الخرطوم للسلام لاحقاً (شول، ٢٠١٢، صفحة ١١٠).

ووصلت تلك الاتصالات قمتها بزيارة الفريق الزبير محمد صالح النائب الأول للرئيس السوداني إلى مدينة الناصر، وكان في انتظاره داخل غابات المدينة الدكتور رياك مشار ومعاونوه بزي الميدان المموه والقبعة الكبيرة، وقد شكل وصول الرجل الثاني في الدولة السودانية إلى عمق الغابات بحثاً عن السلام أبرز مصداقية للحكومة، وبعث الثقة وسط المجموعة المناوئة، ولم يدم اللقاء طويلاً حتى توصل الطرفان إلى صيغة الميثاق السياسي الذي وقع عليه بالأحرف الأولى في العاشر من آذار عام ١٩٩٦، وسمي لاحقاً بميثاق الناصر، ووفقاً لذلك عاد الوفد الحكومي منتصراً من الناصر ويحمل معه وثيقة مهمة وأملاً مرجواً أنتظره الناس طويلاً، ولم يمضي شهر واحد حتى أعدت الترتيبات الرسمية ليوم الاحتفال (خليفة، ١٩٩٩، صفحة ٢٠٤).

ومما زاد الحدث حجماً أكبر هو موافقة القائد كاربينو كوانين قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال في التوقيع على الميثاق السياسي للسلام في عصر يوم الأربعاء الموافق العاشر من نيسان ١٩٩٦ (Political Charter 1996, p. 1)، كما وقع عليه وفد الشلك بقيادة جيمس أوطو، وأنضم إليه أروك طون أروك ممثلاً لأبناء يور، فضلاً عن توقيع كواج مكوي قائد مجموعة مستقلي جنوب السودان، ووقع على الميثاق السياسي أيضاً كل من صمويل آرو ممثلاً عن تجمع الأحزاب الأفريقية السودانية، وكوث ماتيوس الحاكم الأسبق لأعالي النيل (مكاوي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٦٤)، ولم تمضي بضعة أشهر حتى انشقت اللجنة المركزية للحركة

الشعبية لتحرير السودان قطاع جبال النوبة بقيادة محمد هارون كافي وانضمت للميثاق السياسي، وبعد تلك الاتصالات استطاعت الحكومة تحقيق آمرين، الأول وقف الحرب في المناطق التي تسيطر عليها الفصائل المنشقة عن الحركة الشعبية، والثاني فتح الطريق أمام القوات المسلحة السودانية لمهاجمة قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان (العتباني، ٢٠١٢، صفحة ٢٥٧).

وكانت مراسيم الاحتفال بالتوقيع على الميثاق السياسي قد بدأت داخل حدائق القصر الجمهوري، وأثناء ذلك ألقى الفريق الزبير محمد صالح كلمة نيابة عن الحكومة السودانية قائلاً: "**هيأ الله لنا جميعاً أن نكون شهوداً على هذا الحدث التاريخي للتوقيع على الميثاق السياسي للسلام مع الإخوة الذين حاربونا على مفاهيم واجتهادات، والآن يصالحوننا على مبدأ سلامة الوطن واستقرار مواطنيه، وبهذا الاتفاق يطوي أبناء السودان جميعاً صفحة مريرة ذقنا ويلاتها، وخسرنا فيها الأبناء والأموال والأرض، ورجعنا فيها خطوات، وكسب فيها عدوناً كثيراً إذ استطاع أن يفرق جمعنا، ويوقع بيننا العداوة والبغضاء إلى حين**" (خليفة، ١٩٩٩، الصفحات ٢٠٤ – ٢٠٥) .

كما شيد الفريق الزبير محمد صالح بالقرار الذي اتخذه القائدان رياك مشار وكاربينو كوانين وأعضاء وفدهما، بوضع اللبنة الأخيرة في الاتفاق والحضور إلى الخرطوم وتوقيعه أمام الملأ رغماً عن كل الضغوط التي مورست عليهما بالعدول عن ذلك واستمرار القتال، ووصف الفريق الزبير محمد صالح القادة الموقعون بأنهم هم من بدأوا الحرب في العام ١٩٨٣، وقادوها بقوة ضد الحكومة، وهم الذين يقودون مسيرة السلام والاستقرار بنفس القوة، وبيننا وبينهم علاقة محبة واحترام، وعدل وأنصاف، فلا منتصر في ذلك الحقل ولا مهزوم، (خليفة، ١٩٩٩، صفحة ٢٠٦)، في المقابل ألقى الدكتور رياك مشار كلمته في تلك المناسبة قائلاً: "**جئنا للخرطوم بحثاً عن السلام بعد إعلان وقف إطلاق النار من الجانبين، وبعد الزيارة التاريخية للفريق الزبير محمد صالح لنا في غابات جنوب السودان، كما جئت لكسر حاجز عدم الثقة بين الشمال والجنوب، والذي كان صفة التعامل لمدة أربعين عاماً**" (خليفة، ١٩٩٩، صفحة ٢٠٧).

في غضون ذلك أشار رياك مشار أن أسباب وجذور الحرب قد عرفت منذ أمد بعيد، إلا أن حكومات السودان التي توالت على الحكم لم تأبه أن تضع طرح حلول منطقية وواقعية للخلاف، وعلى أثر ذلك استمرت الحرب لمدة أربعين عاماً منتجة خسائر لا تعد بالأفراد والممتلكات، وتخلف معيشي واجتماعي، ودمار اقتصادي، وتسببت في الهجرة الجماعية مآسي عدة، كانتشار الأمراض، وتفكك الروابط الاجتماعية والمعتقدات والعادات المحلية لجنوب السودان، وأضاف الدكتور رياك مشار أنه في تاريخ البشرية لم تكن الحرب حل للخلاف، ولكن وسيلة للتعبير عن الكبت والمرارة وعدم الرضا، وأن الحرب الدائرة في جنوب السودان قد أوصلت تلك الرسالة

بوضوح وعلناً، وأن الوقت قد حان لمعاناة شعب الجنوب أن تنتهي بوضع حلي سلمي للخلاف الدائم، حتى نتجنب العودة لحمل السلاح كوسيلة للتعبير، وكأسلوب مواجهة بين الجنوب والحكومات المركزية كلما حدث خلاف في الرأي السياسي أو الدستوري أو أي خلاف آخر، ويجب العمل بصورة قانونية ودستورية وبموافقة الجميع أن يكون هناك استفتاء في جنوب السودان لعكس الآراء السياسية والدستورية والفكرية بعد مدة انتقالية، كما أشار أن التوقيع على وثيقة الميثاق السياسي هو لإقرار طريق جديد نحو السلام لاستقرار ورفعة السودان (خليفة، ١٩٩٩، الصفحات ٢٠٧ – ٢٠٨) .

وتبعاً لذلك ألقى القائد كاربينو كوانين زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح بحر الغزال كلمته التي أشار فيها قائلاً: "**أن توقيع الميثاق السياسي جاء نتيجة اتصالات بدأت في أديس أبابا منذ عام ١٩٨٩، وها نحن قد جئنا للخرطوم لنتوج جهود تلك المباحثات بالتوقيع على هذا الميثاق، كونه يحمي حقوق الشعب السوداني بالجنوب، وذلك بالمشاركة الكاملة في حكم البلاد، من خلال التقسيم المتساوي للثروات ومصادرها بين المركز والولايات، وأن الاتفاق يهدف لجلب السلام ووضع أسس الاستقرار في السودان، كما يحمي ويدعو لوحدة وتماسك السودان**" (خليفة، ١٩٩٩، الصفحات ٢٠٨ – ٢٠٩)، وعلى صعيد متصل ذكر كاربينو كوانين الشماليين بأن الجنوبيين قد حملوا السلاح لسبب منطقي وواقعي، وأن دخولهم الغابات كان أملاً في إيجاد العدل والحرية، بعد أن وجدوا الذل والسجون والمذابح، في المقابل جاء خروجهم من الغابات أملاً في العيش الكريم وحياة أفضل لشعب الجنوب، بعد أن عانى من كل أنواع المشاكل، وأن الوقت قد حان لنهاية تلك المعاناة، والأطفال يجب أن يذهبوا إلى المدارس، والمستشفيات يجب أن تفتح، وأن الحياة الطبيعية في الجنوب يجب أن تعود إلى طبيعتها كما هو الحال في باقي أجزاء السودان الأخرى (خليفة، ١٩٩٩، صفحة ٢٠٩).

وأكد كاربينو كوانين في كلمته أيضاً على ضرورة اخماد الحرب التي اندلعت في السودان منذ تمرد الفرقة الاستوائية بالضفة الشرقية للنيل في آب عام ١٩٥٥ (العربي، ١٩٨١، صفحة ١)، وضرورة الاستفادة من مدة الاستقرار النسبي التي أعقبت اتفاقية أديس أبابا الموقعة في السابع والعشرين من شباط ١٩٧٢، كونها أتاحت للسودان متنفس لمدة عشرة أعوام خير مثال (CIA, 1982, p. 2)، إذ تضمنت وقف إطلاق النار، والعفو العام، والتعويضات، والإغاثة وإعادة التأهيل والتوطين وعودة اللاجئين (Niblock, 1987, p. 276)، فضلاً عن التشكيل المؤقت لوحدات القوات المسلحة في الجنوب، واستيعاب مقاتلي حركة الأنيانيا في الجيش السوداني (CIA, 1972, p. 16)، وتشكيل مديريات الاستوائية، وبحر الغزال، وأعالي النيل، وحدة للحكم الذاتي للإقليم الجنوبي في إطار جمهورية السودان الديمقراطية (واع، ١٩٨٣، صفحة ١٤)، وأن يكون للمديريات الثلاث مجلس تنفيذي أعلى يعينه رئيس الدولة، على أن تظل أمور الخارجية والدفاع والمالية ضمن صلاحيات الحكومة المركزية

(العربي، ٢٩ تموز ١٩٨١، صفحة ١)، على أن يمنح رئيس المجلس التنفيذي الإقليمي حق الفيتو ضد القوانين المركزية (العربي، ٨ ايلول ١٩٨١، صفحة ٢)، وعلى ذلك الأساس طالب كاربينو كوانين من جميع السودانيين المشاركة في صنع السلام وبناء دولة السودان وتطورها، ومساعدة الأجيال القادمة ليعيشوا في سلام، وإعطاء الأطفال والشباب الفرصة لحياة كريمة في المستقبل، والعمل سوياً على وحدة واستقرار السلام ورفاهية السودان (خليفة، ١٩٩٩، الصفحات ٢٠٩ – ٢١٠).

ووفقاً لذلك اتفقت الأطراف على اللجوء للحل السلمي والسياسي لمشكلات السودان، والحفاظ على وحدة السودان بحدوده المعروفة، وصيانة كيانه ضد المهددات والاخطار الداخلية والخارجية، وعلى الطرفان بذل كافة الجهود لتحقيق السلام والعدل وسيادة قيم الحق والفضيلة (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٢٤)، وبعد تحقيق كامل للسلام والاستقرار وتحقيق قدر معقول من التنمية الاجتماعية في جنوب البلاد، يجري استفتاء بين مواطني الولايات الجنوبية في نهاية المدة الانتقالية، وذلك لتحقيق التطلعات السياسية للمواطنين (Political Charter 1996, p. 1)، واعترافاً بالتطور الدستوري وبتطبيق النظام الاتحادي والممارسة السياسية القائمة على نظام قيم المشاركة الديمقراطية الشعبية، اتفقت الأطراف على دفع تقدم العمل في تلك المجالات في ضوء الظروف والمتغيرات (متنوعات، ١٩٩٧، صفحة ١٩)، وإلى جانب ذلك اتفقوا على أن المواطنة هي منشأ الحقوق والواجبات في البلاد في سبيل سيادة العدالة والمساواة والحرية وحقوق الإنسان (خليفة، ١٩٩٩، صفحة ٢١١)، وأن الشريعة والعرف هما مصدرا التشريع، ويجوز للولايات سن تشريعات مكملة للقانون الاتحادي في المسائل ذات الخصوصية في تلك الولايات، فضلاً عن ذلك اعترفت كافة الأطراف بالتنوع الثقافي في السودان الذي يحفز السودانيون للتعبير بحرية عن قيم ذلك التنوع (N. R. O, Miscellaneous, 1997, p. 17).

كما اتفق الجميع على حرية التدين والاعتقاد، وتهيأت المناخ المناسب لممارسة التعبد ونشر الدعوة والتبشير والوعظ، ولا يجوز أجبار أي مواطن على اعتناق أي دين أو عقيدة (عبد الغفار، ١٩٩٦، صفحة ٤٧٩)، ونص الميثاق السياسي أيضاً على التنمية الاجتماعية كونها اسبقية قصوى في السودان، وعلى الحكومة وضع الخطط لبناء الثقة بين المواطنين والقضاء على الفقر والجهل والأمية، وأن تسعى الولايات أيضاً لبسط المعرفة وتحقيق الاكتفاء (N. R. O, Miscellaneous, 1997, p. 18)، علاوة على ذلك نص الميثاق على توزيع السلطات والموارد بعدالة لمصلحة المواطنين في البلاد، على أن تقوم الأطراف الموقعة بوضع التفاصيل لذلك (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٢٤)، كما نص الميثاق السياسي على تأسيس مجلس تنسيق في الولايات الجنوبية للمساهمة في تنفيذ إكمال بنود الاتفاق (شول، ٢٠١٢، صفحة ١١٢)، وأن تعمل الأطراف سوياً لاستقرار الأوضاع وتحسين الوضع المعيشي في المناطق المتأثرة بالحرب وفق بنود الاتفاقية اللاحقة، وتقوم الأطراف سوياً

بعبء تنفيذ الترتيبات الأمنية وإعادة التوطين والتعمير والحفاظ على الحقوق والواجبات (Political Charter, 1996, p. 2)، فضلاً عن ذلك اتفقت الأطراف على أن يتفاعل السودان مع الشعوب العربية والأفريقية والمجتمع الدولي من منطلق ذاتية السودانية وتحقيقاً لمصلحة السودان، وأن تتم تعبئة المواطنين عامة ومواطني الجنوب خاصة للوقوف خلف بنود الميثاق السياسي (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٢٥). يمكن القول أن الفصائل الجنوبية التي وقعت على بنود الميثاق السياسي اقتنعت بجدية الحكومة نحو السلام بعد اعتراف الأخيرة بمطلب حق تقرير المصير للجنوب واستعدادها للتفاوض.

المحور الثالث: حكومة الإنقاذ واتفاقية الخرطوم للسلام عام ١٩٩٧.

شهدت المدة بعد التوقيع على الميثاق السياسي تعبئة سياسية واسعة، ولقاءات جماهيرية وندوات فكرية واتصالات داخلية وخارجية بالدول والمنظمات والأشخاص المهتمة بقضايا السلام، وساهمت تلك الحملة السياسية والإعلامية في الترويج للميثاق السياسي ونشره في الداخل والخارج، الأمر الذي أدى إلى إيضاح رؤى الحكومة وطرحها لحل قضية شائكة، وعد الميثاق السياسي أهم وثيقة سياسية في تاريخ السودان المعاصر (خليفة، ١٩٩٩، صفحة ٢١٩)، ولما كان الميثاق عبارة عن مبادئ عامة وأساسية فقد جاء الوقت لتطويره وترجمته في شكل اتفاقية تفصيلية يتراضى عليها الطرفان، ومن هنا تعد اتفاقية الخرطوم للسلام خطوة متقدمة، تم فيها تطوير وتفصيل للمبادئ التي احتواها الميثاق السياسي (العتباني، ٢٠١٢، صفحة ٢٥٨)، ووفقاً لذلك عقد المجلس الوطني السوداني برئاسة الدكتور حسن عبد الله الترابي جلسة مغلقة في الثامن من نيسان ١٩٩٧، واستمع فيها إلى بيان من الفريق الزبير محمد صالح النائب الأول لرئيس الجمهورية حول اتفاقية السلام، والذي أعلن تحويل الميثاق السياسي إلى اتفاقية شاملة للسلام بموافقة الفصائل الموقعة على الميثاق، وقدم عرضاً وافياً للسمات العامة للاتفاقية التي جاءت انجازاً سودانياً خالصاً (N. R. O, Miscellaneous, 1997, p. 24).

في غضون تلك الجلسة أكد محمد الأمين خليفة الأمين العام للمجلس الأعلى للسلام، أن السلام كان في مقدمة أولويات البرامج التي طرحتها حكومة الإنقاذ حتى توجت بالاتفاقية التي جاءت على ضوء الميثاق (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٤٠)، كما أكد محمد الأمين خليفة أن الحكومة والأطراف الموقعة على الميثاق السياسي قد توصلوا إلى اتفاقية شاملة مرضية للطرفين، وعلى صعيد متصل قدم المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية أحمد إبراهيم الطاهر عرضاً مفصلاً للجوانب القانونية والفقهية للاتفاقية (متنوعات، ١٩٩٧، صفحة ٢٧)، وأشار وزير الدولة بوزارة العلاقات الخارجية المطران جبريل روريج أن الاتفاق يعد مرحلة إيجابية في القضايا التي تهم السودان بصفة عامة، وبالاستقرار الشامل في جنوب السودان الذي عانى من الحرب الأهلية منذ

أربعين عاماً بصفة خاصة، وأضاف أن الاتفاق سيحقق التنمية وإعادة التوطين للجنوبيين، ويساعد في بناء الثقة بين الجنوبيين والشماليين، وأشار أيضاً أن اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢، احتوى على بعض البنود السرية مما اضطر الجنوبيين إلى العودة إلى حمل السلاح مرة أخرى (N. R. O, Miscellaneous, 1997, p. 25)

من ناحية أخرى أوضح فاوستينو أتيم قوالديت القائد الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال، أن انشقاق القيادات من الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح جون قرنق وعودتهم إلى السودان سيساهم في دفع عملية السلام لقناعتهم التامة بمسيرة السلام التي تجري في البلاد، وأضاف فاوستينو أتيم قوالديت قائلاً: "**أننا نتوقع بعد توقيع اتفاقية السلام عودة الكثيرين من حركة التمرد وانضمامهم لمسيرة السلام**" (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، الصفحات ٤٠ – ٤١)، وأكد ماثيو مابور وزير السلام بولاية البحيرات نجاح حكومة الإنقاذ في التفاوض مع بعض الفصائل الجنوبية والذي توج بإبرام الميثاق السياسي، كما أشاد بانضمام القائد نكتورا مقار اشيك قائد منطقة أعالي النيل في الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح جون قرنق إلى مسيرة السلام، الأمر الذي يعد دفعاً جديداً العملية السلام، خاصة وأن انشقاقه من حركة التمرد جناح جون قرنق جاء مواكباً لاتفاقية السلام المزمع توقيعها، وفي تطور لاحق أعلن الرئيس السوداني عمر البشير أن جميع الفصائل التي وقعت على الميثاق السياسي جلست للتفاوض والتحاور مع الحكومة مؤكداً أن توقيع الاتفاقية سيكون البداية الحقيقية نحو حل شامل لمشكلة السودان (متنوعات، ١٩٩٧، صفحة ٢٨).

وأضاف الرئيس السوداني أن الجدية التي تعاملت بها الحكومة شجعت عدداً كبيراً من أبناء الجنوب في الداخل والخارج للتعامل مع القضية المطروحة بالتزام، وأن هناك قناعة تامة بأن العديد من القوى ستنضم بعد التوقيع على الاتفاقية، مشيراً إلى سقوط كل اسباب حمل السلاح بعد أن تمت مراعاة ذلك من خلال بنود الاتفاقية، وأكد على ضرورة بناء الثقة بين الطرفان بعد توفر الضمانات الكافية لذلك، إذ لم يحدث أي صدام عسكري بين قوات الفصائل الموقعة على الميثاق السياسي والقوات المسلحة الحكومية منذ بدء التفاوض، كما أكد على ضرورة التنسيق بين قبائل التماس من خلال إيجاد آلية لمعالجة ما يطرأ من احتكاكات بين تلك القبائل، مشيراً إلى أن توقيع الاتفاقية سيواجه بمؤامرات دولية عدة لإفشال عملية السلام، ودعا إلى مواجهة القضايا وحلها بشجاعة (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٤١).

مهما يكن من أمر ترأس وفد الحكومة السودانية محمد الأمين خليفة الأمين العام للمجلس الأعلى للسلام، وتوحدت الفصائل الجنوبية في مجموعة واحدة اطلقت على نفسها "**مجموعة مداولات جنوب السودان من أجل السلام**"، ترأسها الدكتور توماس أبول شدي من حركة استقلال جنوب السودان، وأروك طون أروك من المجموعة المستقلة ناطقاً رسمياً لها، والدكتور توفلوس أوشانق من قوة دفاع الاستوائية مقرراً لها، والقائد فاوستينو أتيم

قوالديت من مجموعة بحر الغزال مسؤولاً عن الشؤون العسكرية والأمنية للمجموعة الجنوبية (خليفة، ١٩٩٩، صفحة ٢٢٢)، واجتمعت تلك الأطراف لمدة أثني عشر يوماً لمناقشة الأمر، وتوصلت إلى اتفاقية عرفت باسم "**اتفاقية الخرطوم للسلام**"، التي تم توقيعها بالقصر الجمهوري في الحادي والعشرين من نيسان ١٩٩٧ (يوه، ٢٠٠٠، صفحة ٦٦)، وجاء فيها "**نحن أطراف النزاع القائم في السودان، والموقعين على هذه الوثيقة انطلاقاً من إيماننا العميق بضرورة الإنهاء الفوري للنزاع المسلح القائم الآن في السودان من خلال الوسائل السلمية والسياسية، واقتناعاً واعياً بأن الوصول إلى سلام عادل ودائم يتطلب الجرأة والحركة السياسية والرؤية المتضحة على قدر التحدي من كل الأطراف، واقتناعاً بأن وحدة السودان لا يمكن أن تقوم على القوة أو الإكراه، ولكن بناء على الإرادة الحرة للشعب، نتفق على بنود هذه الاتفاقية ونلتزم بها**" (مكاوي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٦٥).

وأكدت اتفاقية الخرطوم للسلام على أن السودان مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والأديان، وأن المواطنة أساس للحقوق والواجبات، والإسلام دين الأغلبية (عبد الرحمن، ١٩٩٧، صفحة ٨١)، وللمسيحية والمعتقدات الأفريقية اتباع معتبرون من المواطنين، فضلاً عن كفالة حرية الدين والاعتقاد والعبادة، وتوفير المناخ الملائم لممارسة الشعارات التعبدية، وعدم إكراه أي مواطن على اعتناق أي دين أو معتقد (العتباني، ٢٠١٢، صفحة ٢٥٩)، وأن الشريعة الإسلامية والعرف هما مصدرا التشريع في السودان، ويجوز للولايات ذات الخصوصية سن قوانين مكملة للقوانين الاتحادية فيما يتعلق بخصوصيتها (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٤٣)، وإلى جانب ذلك اشتملت بنود الاتفاقية على المسائل الدستورية والقانونية وضمان الحريات والحقوق الأساسية، فضلاً عن قسمة السلطة، إذ نصت الاتفاقية على توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، كما نصت على قسمة الثروة وتخصيص للولايات مبالغ مالية وضريبية ذات طبيعة محلية أو ولائية أو استثمارية بشرط إنشاء صندوق وطني لمراقبة توزيع الإيرادات الاتحادية، على أن تخصص نسبة مقدرة منه للولايات الأقل نمواً، وتخصص نسبة أخرى للولايات التي توجد فيها المنشآت القومية نفسها(N. R. O, Miscellaneous, 1997, p. 27)

وأمنت اتفاقية الخرطوم للسلام على ضمانات الحقوق وحريات التعبير والانتقال والاعتقاد والتفكير والصحافة والتنظيم وفق القانون (متنوعات، ١٩٩٧، صفحة ٣٠)، كما نصت الاتفاقية على حرية الإنسان وضمان حقوقه الواردة في المواثيق الدولية التي صادق عليها السودان، وحددت الاتفاقية المحكمة السودانية العليا كحارس للدستور وحامي الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، ونصت الأخيرة أيضاً على ديمقراطية المشاركة الشعبية، إذ كفلت لكل مواطن سوداني الحق في حضور المؤتمرات للتعبير عن أرائه ووجهات نظره دون تعصب أو شمولية، فضلاً عن ذلك نصت الاتفاقية على زيادة عدد مواطني جنوب السودان في المؤسسات والأجهزة الاتحادية السياسية والدستورية بأعداد تناسب احتياجات المرحلة الانتقالية، على أن تكون تلك الزيادة وفق معايير الكفاءة والاقتدار

والنزاهة والأمانة والمسؤولية والتجرد بما يحقق العدالة والتوازن بين أبناء الوطن الواحد (N. R. O, Miscellaneous, 1997, p. 27) .

وعالجت الاتفاقية مدة الانتقال لحين إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير لسكان الجنوب بالوحدة أو الانفصال، ونصت على مدة انتقالية لأربعة أعوام يجوز تمديدها بتوصية من مجلس تنسيق الجنوب لرئيس الجمهورية عند نشوء الحاجة لذلك (بوب، ٢٠١٠، صفحة ٣٨٤)، ومن الجدير بالذكر أنيطت بمجلس تنسيق الجنوب عدة مهام خلال المدة الانتقالية، أهمها العودة الطوعية للاجئين وتوطين النازحين والعائدين وتأهليهم، وإعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب، ودفع آثار الحرب بتطهير الألغام الأرضية وفتح الطرق والممرات المائية، وترقية عمليات التصالح والسلام وبناء الثقة بين مواطني السودان كافة، ووضع خطة للتعبئة السياسية لدعم السلام والوحدة في مختلف بقاع السودان، وتقوية النظام الاتحادي بالولايات الجنوبية، ونصت الاتفاقية أيضاً على وضع خطة مشاريع التنمية للولايات الجنوبية واستقطاب الدعم على المستوى القومي والإقليمي والعالمي لتنفيذ اتفاقية السلام، وإعادة تجميع الكوادر البشرية وتدريبها بغرض تأسيس الخدمة العامة بالولايات الجنوبية، علاوة على تقوية قدرات مواطني جنوب السودان لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال وضع خطط لاجتذاب الدعم للمؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والأمن الغذائي، فضلاً عن التوجيه والحشد لمواطني الولايات الجنوبية للمشاركة في الاستفتاء والإحصاء السكاني (خليفة، ١٩٩٩، الصفحات ٢٤٢ – ٢٤٣).

نصت الاتفاقية أيضاً على ترتيبات أمنية لمقابلة حاجة قوات الفصائل الموقعة عليها، وتشكل لجنة فنية عسكرية مشتركة لتنسيق العمل بينها وبين القوات المسلحة السودانية لأغراض الامداد والتدريب والتأهيل وغيره، وفي غضون ذلك تشكل لجنة فرعية لمراعاة وقف اطلاق النار والتنسيق العسكري خلال المدة الانتقالية (متنوعات، نيسان ١٩٩٧، صفحة ٤٤)، إلى جانب ذلك نص الاتفاق على العفو العام فور توقيع اتفاق السلام عن كل من حمل السلاح ضد الدولة وعاد إلى صفوف الجيش الوطني، وأشارت وثيقة الاتفاق إلى تنظيم استفتاء للجنوبيين في نهاية المدة الانتقالية على خيار الوحدة أو الانفصال، وأن قرارهم النهائي سوف يحترم من قبل جميع الأطراف، على أن يكون هنالك مراقبون لعملية الاستفتاء من منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، والهيئات الدينية، ومنظمة الإيقاد (N. R. O, Miscellaneous, 1997, p. 28)، كما نصت الاتفاقية على اعتبار اللغة العربية هي اللغة الرسمية والإنكليزية لغة الثانية في السودان على أن تشجع الدولة الاهتمام باللغات الأخرى (العلي، ١٩٩٨، صفحة ٢١٤)، ولاحقاً أبرمت الحكومة السودانية اتفاقية فشودة مع لام أكول أجاوين في العشرين من أيلول ١٩٩٧، ولكنها لم تضف على اتفاقية الخرطوم للسلام شيئاً (المهدي، ٢٠١٠، صفحة ١١٩)، كذلك أبرمت الحكومة السودانية اتفاقاً مع محمد هارون كافي عن اللجنة المركزية لقطاع جبال النوبة المتحد،

وبموجبه أكدت الأطراف المعنية في ذلك الاتفاق على وحدة السودان والتنديد بالانفصال والنعرات القبلية، وعلى أن ينال مواطنو جبال النوبة حقهم الإقليمي العادل والوطني المتساوي والمتوازن في إطار السودان الموحد (مكاوي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٦٧).

يمكن القول أن اتفاقية الخرطوم للسلام مشروع للانفصال ومدخل لحروب دائمة بين قبائل الجنوب من جهة، ولحروب حدودية بين دولتي السودان المنفصلتين من جهة أخرى، فلا بديل للسودان آنذاك عن اتفاق سلام شامل تشارك فيه جميع القوى العسكرية والسياسية التي تمثل السودان بكل ألوان طيفه العسكري والسياسي، فالاتفاق غاب عنه الفصيل الأبرز في حركة التمرد الجنوبي وهو الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق، الأمر الذي جعل الاتفاق دون تأثير يذكر.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى عدة استنتاجات:

أولاً: سعت حكومة الإنقاذ إلى تحقيق السلام بقدر الإمكان في إطار وحدة السودان، خصوصاً وأن البعد الآخر للسلام من الداخل أن مفاوضات السلام السابقة بين الحكومة وأي من فصائل التمرد كانت تتم خارج السودان، وتحت رعاية جهة غير سودانية كما حدث في أديس أبابا عام ١٩٧٢، وأبوجا عامي (١٩٩٢ ـ ١٩٩٣)، ولكن هذه المرة خلافاً لكل المرات السابقة جرت على أرض ورعاية سودانية.

ثانياً: استفادت حكومة الإنقاذ من الانشقاقات الواقعة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان وسعت لتوظيفها في إطار استراتيجيتها الخاصة بأضعاف قوات العقيد جون قرنق عسكرياً وسياسياً ومعنوياً، فضلاً عن ابطال حجة القوى الدولية الراغبة في التدخل في الشأن السوداني عبر مقترح الممرات الآمنة لتوصيل الإغاثة للمتضررين من الحرب.

ثالثاً: نجحت حكومة الإنقاذ في كسب ود أكبر عدد من الفصائل المتمردة، الأمر الذي مكنها من التفرغ لمواجهة قوات جون قرنق منفردة أو متحدة مع تلك الفصائل مؤقتاً ريثما تيسر لها بسط سلطانها على تلك الفصائل عدداً وعتاداً.

رابعاً: كانت رغبة حكومة الإنقاذ هي تقليل الخسائر المادية والبشرية من جراء الحرب الأهلية، فضلاً عن الاستعداد للجبهة المسلحة الجديدة التي فتحتها المعارضة الشمالية في الشرق.

خامساً: حاولت حكومة الإنقاذ عن طريق حل مشكلة الحرب الأهلية تحسين صورتها محلياً وإقليمياً ودولياً.

سادساً: فشل الفصائل الجنوبية المنشقة عن جون قرنق في استقطاب الدعم الخارجي من مال أو سلاح لتحقيق حلم دولة الجنوب المستقلة، كما واجهت تلك الفصائل مضايقات من جناح جون قرنق الذي ظل يكن لها العداء وينوي تصفيتها، لذلك لجأت إلى حضن الحكومة المركزية.

المصادر.

الوثائق العربية:

(١) د. ك. و، واع، عنوان الملف "السودان الدولة بشكل عام"، بغداد، تسلسل الملف ١٠٨/٠٠٠، في ٦ نيسان ١٩٨٣.

(٢) د. و. ق، متنوعات، عنوان الملفة " نشرة توقيع اتفاقية السلام"، الخرطوم، رقم الملفة ١٩٨٣/١٣٩/١، ١٩٩٧.

(٣) د. و. ق، متنوعات، عنوان الملفة "رصد لمبادرات السلام من عام ١٩٤٧-١٩٩٧"، الخرطوم، رقم الملفة ٤١٣٣/٢٩٩/١، نيسان ١٩٩٧.

(٤) العربي، ملف العالم، س ن ـ ١١٠٦/٥، وثيقة رقم ١٩٩٦، بيروت، الدار العربية للوثائق، في ٨ ايلول ١٩٨١.

(٥) العربي، ملف العالم، س ن –١/ ١١٠٥، وثيقة رقم ١٩٦٧، بيروت، الدار العربية للوثائق، في ٥ آب ١٩٨١.

(٦) العربي، ملف العالم، س ن ـ١١٠٧/٤، وثيقة رقم ١٩٥٩، بيروت، الدار العربية للوثائق، في ٢٩ تموز ١٩٨١.

الوثائق الإنكليزية:

(1) CIA, FOIA, Peace and Conflict in Sudanic Africa, May 19, 1972.

(2) CIA, FOIA, Sudan South: Dilemmas for Nimeiri, October 1982.

(3) F. R. U. S, Embassy Khartoum, Southern Sudan: Political Factionalism Within The Splm, Khartoum, April 2006.

(4) N. R. O, Miscellaneous, 1/139/1989, Peace Call Response & Agreement, Khartoum, The Sudan News Agency, April 1997.

(5) N. R. O, Miscellaneous, 1/140/1998, Sudan Focus, Khartoum, April 1998.

(6) Political Charter between The Government of Sudan and The South Sudan Independence Movement (SSIMA), and Bahrel Ghazal Group SPLM, Khartoum, 10 April 1996.

الكتب العربية:

(١) الطاهر، أحمد إبراهيم، مساجلات الحرب والسلام في السودان، الخرطوم، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، ١٩٩٨.

(٢) اروب، أروب مادوت، السودان الطريق الشاق للسلام، ترجمة: محمد علي جادين، الخرطوم، دار مدارات للطباعة والنشر، ٢٠٠٩.

(٣) مكاوي، بهاء الدين، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجاً، الخرطوم، مركز الراصد للدراسات، ٢٠٠٦.

(٤) شول، بول دينق، جنوب السودان من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير، ط١، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

(٥) المديني، توفيق، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط١، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢.

(٦) يوه، جون قاي، جنوب السودان آفاق وتحديات، ط١، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

(٧) عمر، خيري، تجربة المعارضة السودانية في المنفى، ط١، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، ٢٠٢١.

(٨) أمين، رشا محمد، الحركة الشعبية في جنوب السودان ١٩٨٣. ٢٠٠٢، القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠١٤.

(٩) عبد الغفار، سراج الدين، تاريخ الصراع في جبال النوبة ١٩٨٤. ١٩٩٦، الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٦.

(١٠) عبد الغفار، سراج الدين، تجربة الدفاع الشعبي في السودان وحرب الجنوب، الخرطوم، جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٧.

(١١) المهدي، الصادق، ميزان المصير الوطني في السودان، مكتبة جزيرة الورد، (الخرطوم، ٢٠١٠).

(١٢) العلي، عايدة، السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي، ط١، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٩٨.

(١٣) بوب، عبد الماجد، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، ط٢، دار عزة للنشر والتوزيع، (الخرطوم، ٢٠١٠).

(١٤) خليفة، محمد الأمين، خطى السلام في عشرة أعوام ١٩٨٩-١٩٩٩ وثائق وحقائق، ط٢، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ١٩٩٩.

(١٥) يعقوب، موسى، الحركة الشعبية محطات ونظرات في المسار، ط١، الخرطوم، شركة مطابع السودان، ٢٠٠٥.

(١٦) العتباني، هويدا صلاح الدين، الهوية والتعدد الاثني في الصراع بين شمال وجنوب السودان ١٩٥٥-٢٠٠٥، الخرطوم، شركة مطابع العملة، ٢٠١٢.

(١٧) عبد الرحمن، الوليد مصطفى، تناول القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية للقضايا السودانية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، ١٩٩٧.

الكتب الانكليزية:

(1) O'ballance, Edgar, Sudan Civil War and Terrorism 1956-1999, London, Published by Macmillan Press ltd, 2000.

Kuyok, Abol Kuyok, South Sudan The Notable Firsts, London, by Author House, (2)2015.

(3) Niblock, Tim, Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics 1898-1985, London Published by The Macmillan Press Ltd, 1987.